Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

تطبيق معايير (ESG) في المؤسسات المالية والشركات الليبية: التحديات وآليات التطوير

د.خليفة مسعود عيسى
المعهد العالي للعلوم والتقنية– طرابلس

Implementing Environmental, Social, and Governance (ESG) Standards in Libyan Financial Institutions and Companies: Challenges and Strategies for Development

Dr.Khalifa Masoud Issa
Higher Institute of Science and Technology- Tripoli
Essak0533@gmail.com
https://orcid.org/0009-0001-1783-5640

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 7/20/ 2026 تاريخ القبول:2026/7/28- تاريخ النشر: 8/3/ 2026

الملخص

يشهد القطاع المالي في الوقت الراهن تحولًا متزايدًا نحو تبني مفاهيم الاستدامة والتمويل المسؤول، نتيجة تزايد الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، والتي أصبحت من المحددات الأساسية في تقييم أداء المؤسسات وقدرتها على تحقيق قيمة طويلة الأجل. ويهدف هذا البحث إلى دراسة تطبيق معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) في المؤسسات المالية والشركات الليبية، من خلال تحليل مفهوم هذه المعايير، وأبعادها، وأهميتها في تطوير أداء المؤسسات المالية والمصرفية، إضافة إلى تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيقها واقتراح آليات مناسبة لتطويرها في البيئة الليبية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بمعايير ESG والتمويل المستدام والحوكمة المؤسسية، مع التركيز على خصوصية القطاع المالي الليبي. وتوصل البحث إلى أن تطبيق معايير ESG أصبح يمثل ضرورة استراتيجية للمؤسسات المالية، لما توفره من فوائد تتمثل في تحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية، ودعم التمويل المستدام، ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات.

كما أظهرت نتائج البحث أن تطبيق ESG في المؤسسات المالية والشركات الليبية ما يزال في مراحله الأولية، نتيجة وجود عدد من التحديات، من أبرزها ضعف الإطار التنظيمي، ومحدودية الإفصاح غير المالي، ونقص البيانات والخبرات المتخصصة، وضعف الوعي بمفهوم التمويل المستدام. وفي المقابل، يمثل تطبيق هذه المعايير فرصة لتطوير القطاع المالي الليبي من خلال تعزيز دور المؤسسات المالية في دعم التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر التمويل.

ويوصي البحث بضرورة وضع إطار وطني لتطبيق معايير ESG، وتعزيز دور الجهات الرقابية المالية، وخاصة مصرف ليبيا المركزي، في دعم التمويل المستدام، وتطوير أنظمة الإفصاح غير المالي، وبناء القدرات البشرية المتخصصة، بما يساهم في دمج مبادئ الاستدامة ضمن استراتيجيات المؤسسات المالية والشركات الليبية.

الكلمات المفتاحية: معايير ESG، التمويل المستدام، المؤسسات المالية، المصارف الليبية، الحوكمة المؤسسية، الإفصاح غير المالي، إدارة المخاطر، التنمية المستدامة.

Abstract

The financial sector is currently witnessing a significant transformation toward adopting sustainability concepts and responsible finance practices, driven by the growing global interest in environmental, social, and governance (ESG) issues, which have become essential determinants in evaluating institutional performance and their ability to create long-term value. This research aims to examine the application of Environmental, Social, and Governance (ESG) standards in Libyan financial institutions and companies by analyzing the concept of these standards, their dimensions, and their importance in enhancing the performance of financial and banking institutions. It also seeks to identify the main challenges hindering their implementation and propose appropriate mechanisms for their development within the Libyan context.

The study adopts the **descriptive analytical approach** through reviewing and analyzing scientific literature and previous studies related to ESG standards, sustainable finance, and corporate governance, while focusing on the specific characteristics of the Libyan financial sector. The research findings indicate that the implementation of ESG standards has become a strategic necessity for financial institutions due to their role in improving risk management, enhancing transparency, supporting sustainable finance, and strengthening institutional competitiveness.

The study also reveals that the application of ESG standards in Libyan financial institutions and companies remains at an early stage due to several challenges, including weak regulatory frameworks, limited non-financial disclosure practices, lack of reliable data, shortage of specialized expertise, and limited awareness of sustainable finance concepts. However, adopting these standards represents a significant opportunity for developing the Libyan financial sector by strengthening the role of financial institutions in supporting economic development and diversifying financing sources.

The research recommends establishing a national framework for ESG implementation, enhancing the role of financial regulatory authorities, particularly the Central Bank of Libya, in promoting sustainable finance, developing non-financial disclosure systems, and building specialized human capacities to integrate sustainability principles into the strategies of Libyan financial institutions and companies.

Keywords: ESG Standards, Sustainable Finance, Financial Institutions, Libyan Banks, Corporate Governance, Non-Financial Disclosure, Risk Management, Sustainable Development.

مقدمة

شهدت البيئة المالية العالمية خلال العقدين الأخيرين تحولًا نوعيًا في طبيعة المعايير الحاكمة لأداء المؤسسات المالية والشركات، حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على تحقيق الربحية وتعظيم العائد، بل امتد ليشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة ((ESGباعتبارها إطارًا متكاملًا لتقييم الاستدامة المؤسسية وإدارة المخاطر طويلة الأجل.

ويُعد هذا التحول انعكاسًا مباشرًا لتزايد وعي المستثمرين وأصحاب المصلحة بأهمية دمج الاعتبارات غير المالية في عملية اتخاذ القرار المالي، بما يعزز من استقرار الأسواق وكفاءة تخصيص الموارد (Eccles et al., 2014).

في سياق تخصص التمويل والمصارف، تبرز أهمية معايير ESG بشكل خاص، نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات المالية في توجيه الاستثمارات وتمويل الأنشطة الاقتصادية. فالمصارف وشركات الاستثمار لم تعد مجرد وسطاء ماليين، بل أصبحت فاعلًا رئيسيًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني سياسات تمويل مسؤولة، مثل التمويل الأخضر والاستثمار المسؤول اجتماعيًا، بما يسهم في الحد من المخاطر البيئية وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين ممارسات الحوكمة (Schoenmaker, 2017)، كما أن إدماج هذه المعايير يساعد المؤسسات المالية على تحسين جودة محافظها الاستثمارية وتقليل التعرض للمخاطر النظامية، خاصة في ظل التغيرات المناخية والتحديات الاقتصادية العالمية (Friede et al., 2015).

وعلى الرغم من هذا التوجه العالمي، فإن تطبيق معايير ESG في الدول النامية، ومنها ليبيا، لا يزال يواجه العديد من التحديات الهيكلية والمؤسسية. إذ تعاني المؤسسات المالية والشركات الليبية من ضعف في البنية التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالإفصاح غير المالي، إضافة إلى محدودية الوعي بأهمية هذه المعايير، ونقص الكفاءات المتخصصة القادرة على دمجها ضمن السياسات المالية والاستثمارية (World Bank, 2020)، كما أن غياب قواعد بيانات دقيقة وشفافة يمثل عائقًا رئيسيًا أمام تقييم الأداء وفق معايير ESG، وهو ما يؤثر سلبًا على قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات شاملة.

من ناحية أخرى، فإن الاقتصاد الليبي، باعتباره اقتصادًا يعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، يواجه تحديات بيئية واجتماعية متزايدة تتطلب تبني نماذج تمويل مستدامة. وهنا يظهر الدور الحيوي للمصارف والمؤسسات المالية في دعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة من خلال تمويل المشاريع الصديقة للبيئة وتعزيز الشمول المالي، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر المصرفية (Weber, 2017).

إن معالجة هذا الموضوع لا تقتصر على الجانب النظري، بل تمتد لتشمل أبعادًا تطبيقية تسهم في دعم صناع القرار داخل المؤسسات المالية، من خلال تقديم إطار تحليلي يمكن الاعتماد عليه في تطوير السياسات والإجراءات المرتبطة بالتمويل المستدام. وبذلك، يسهم البحث في سد فجوة معرفية مهمة في الأدبيات العربية، خاصة في مجال التمويل والمصارف، فيما يتعلق بتطبيق معايير ESG في البيئات الاقتصادية الناشئة.

مشكلة البحث

على الرغم من التوجه العالمي المتزايد نحو تبني معايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) في المؤسسات المالية والشركات، إلا أن واقع التطبيق في البيئة الليبية لا يزال محدودًا وغير منظم، خاصة في قطاع التمويل والمصارف. إذ تفتقر العديد من المؤسسات المالية الليبية إلى أطر واضحة لدمج هذه المعايير ضمن سياساتها التمويلية والاستثمارية، كما تعاني من ضعف في الإفصاح غير المالي، وغياب التشريعات المنظمة، ونقص الكفاءات المتخصصة في هذا المجال.

وتتجلى مشكلة البحث في وجود فجوة واضحة بين الممارسات العالمية المتقدمة في تطبيق معايير ESG، وبين واقع المؤسسات المالية والشركات الليبية، الأمر الذي يحد من قدرتها على تحسين أدائها المستدام، ويضعف من جاذبيتها الاستثمارية، ويزيد من تعرضها للمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية. ومن هنا تنبع الحاجة إلى دراسة هذه التحديات وتحليلها، واقتراح آليات عملية لتطوير تطبيق هذه المعايير بما يتناسب مع خصوصية البيئة الليبية.

أسئلة البحث

ينطلق هذا البحث من التساؤل الرئيسي التالي:

– ما واقع تطبيق معايير (ESG) في المؤسسات المالية والشركات الليبية، وما أبرز التحديات التي تواجهها، وما الآليات المقترحة لتطويرها؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

1.ما مستوى إدراك المؤسسات المالية الليبية لأهمية معايير ESG في تحسين الأداء المالي والمصرفي؟
2.ما مدى تطبيق معايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة داخل المؤسسات المالية والشركات الليبية؟
3.ما أبرز التحديات التي تعيق تطبيق معايير ESG في قطاع التمويل والمصارف في ليبيا؟
4.ما دور المؤسسات المالية في تعزيز التمويل المستدام في ظل معايير ESG؟
5.ما الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتطوير تطبيق معايير ESG في البيئة الليبية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، من أهمها:

1.التعرف على مفهوم معايير ESG وأهميتها في مجال التمويل والمصارف.
2.تحليل واقع تطبيق هذه المعايير في المؤسسات المالية والشركات الليبية.
3.تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق معايير ESG في البيئة الليبية.
4.إبراز دور القطاع المصرفي في دعم الاستدامة من خلال تبني ممارسات التمويل المسؤول.
5.تقديم مجموعة من الآليات والمقترحات التي تسهم في تطوير تطبيق معايير ESG في ليبيا.
6.دعم صناع القرار في المؤسسات المالية بمؤشرات تساعدهم على تحسين الأداء المستدام.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب علمية وعملية، يمكن توضيحها فيما يلي:

أولًا: الأهمية العلمية

- يساهم البحث في إثراء الأدبيات العربية في مجال التمويل والمصارف، خاصة فيما يتعلق بمعايير ESG التي لا تزال حديثة نسبيًا في الدراسات العربية.
- يقدم إطارًا نظريًا وتحليليًا يربط بين معايير الاستدامة والأداء المالي للمؤسسات.
- يسلط الضوء على واقع تطبيق هذه المعايير في بيئة اقتصادية نامية مثل ليبيا، وهو ما يمثل إضافة معرفية مهمة.

ثانيًا: الأهمية العملية

- يساعد المؤسسات المالية والشركات الليبية على فهم أهمية دمج معايير ESG في سياساتها التشغيلية والاستثمارية.
- يدعم صناع القرار في تطوير استراتيجيات تمويل مستدامة تقلل من المخاطر وتعزز من فرص النمو.
- يسهم في تحسين مستوى الشفافية والإفصاح داخل المؤسسات، مما يعزز ثقة المستثمرين.

- يواكب التوجهات العالمية الحديثة في مجال التمويل المستدام، مما يرفع من تنافسية المؤسسات الليبية على المستوى الدولي.

ثالثًا: الأهمية التنموية

- يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز دور القطاع المالي في تمويل المشاريع البيئية والاجتماعية.
- يساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد الليبي.
- يعزز من دور المؤسسات المالية في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبذلك، يشكل هذا البحث خطوة مهمة نحو فهم أعمق لواقع تطبيق معايير ESG في قطاع التمويل والمصارف في ليبيا، والسعي نحو تطويره بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

فرضيات البحث

في إطار الطابع النظري لهذا البحث، واستنادًا إلى الأدبيات الحديثة في مجال التمويل المستدام ومعايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG)، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي تسعى الدراسة إلى مناقشتها وتحليلها، وذلك على النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة بين تطبيق معايير (ESG) في المؤسسات المالية والشركات الليبية وتحسين كفاءة الأداء المالي والمصرفي وتعزيز الاستدامة المؤسسية.

- الفرضيات الفرعية:

1- توجد علاقة إيجابية بين مستوى تطبيق معايير الإفصاح البيئي (Environmental) وتحسين إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية الليبية.

2- توجد علاقة إيجابية بين تطبيق المعايير الاجتماعية (Social) وتعزيز الثقة بين المؤسسات المالية وأصحاب المصلحة.

3- توجد علاقة ذات دلالة بين تطبيق مبادئ الحوكمة (Governance) ورفع مستوى الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المالية والشركات الليبية.

4- يؤدي ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية إلى انخفاض مستوى تطبيق معايير ESG في المؤسسات المالية الليبية.

5- يؤثر نقص الوعي والكفاءات المتخصصة سلبًا على تبني معايير ESG في قطاع التمويل والمصارف.

6- يساهم تطبيق معايير ESG في تعزيز قدرة المؤسسات المالية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

7- توجد علاقة إيجابية بين تبني معايير ESG وتوجه المؤسسات المالية نحو التمويل المستدام (مثل التمويل الأخضر).

8- يؤدي غياب نظم الإفصاح غير المالي إلى إضعاف فعالية تطبيق معايير ESG في البيئة الليبية.

وتُعد هذه الفرضيات إطارًا تحليليًا يمكن من خلاله مناقشة موضوع البحث بشكل منهجي، بما ينسجم مع طبيعة الدراسة النظرية، ويساعد في تفسير العلاقات بين متغيراتها الرئيسية.

حدود البحث

تُعد حدود البحث من العناصر الأساسية التي تُحدد نطاق الدراسة وتُوضح الإطار الذي تتحرك ضمنه، بما يساعد على تركيز التحليل وضمان دقته. ويمكن تحديد حدود هذا البحث على النحو التالي:

أولًا: الحدود الموضوعية

يقتصر هذا البحث على دراسة تطبيق معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) في المؤسسات المالية والشركات الليبية، مع التركيز بشكل خاص على قطاع **التمويل والمصارف**، وتحليل التحديات التي تواجه هذا التطبيق، إضافة إلى استعراض الآليات المقترحة لتطويره. ولا يتناول البحث جوانب أخرى خارج هذا الإطار مثل التحليل المالي التقليدي أو السياسات الاقتصادية العامة إلا بالقدر الذي يخدم موضوع الدراسة.

ثانيًا: الحدود المكانية

تتمحور الدراسة حول **دولة ليبيا**، باعتبارها مجال التطبيق، مع التركيز على المؤسسات المالية (خاصة المصارف التجارية) والشركات العاملة داخل البيئة الاقتصادية الليبية، دون التوسع في دراسة دول أخرى إلا لأغراض المقارنة النظرية.

ثالثًا: الحدود الزمنية

يركز البحث على الفترة **الحديثة والمعاصرة**، خاصة في ظل تزايد الاهتمام العالمي بمعايير ESG خلال السنوات الأخيرة (تقريبًا من 2015 إلى الوقت الحالي)، وذلك لارتباطها بالتطورات الحديثة في مجال التمويل المستدام.

رابعًا: الحدود البشرية

يستهدف البحث فئة **المؤسسات المالية والمصرفية، والإدارات العليا، وصناع القرار، والعاملين في مجالات الاستثمار والتمويل** داخل الشركات الليبية، باعتبارهم الأطراف الأكثر ارتباطًا بتطبيق معايير ESG.

منهجية البحث

نظرًا للطبيعة النظرية لهذا البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة موضوع تطبيق معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) في المؤسسات المالية والشركات الليبية، خاصة في إطار تخصص التمويل والمصارف. ويقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها استنادًا إلى الأدبيات العلمية والمصادر النظرية ذات الصلة.

مبررات اختيار المنهج

تم اختيار هذا المنهج نظرًا لملاءمته لطبيعة البحث التي تركز على التحليل النظري، إضافة إلى:

- محدودية البيانات الميدانية المتعلقة بتطبيق معايير ESG في ليبيا.
- الحاجة إلى بناء أساس معرفي يمكن أن يُستخدم في دراسات مستقبلية تطبيقية.
- الرغبة في تقديم تحليل شامل يستند إلى الأدبيات الحديثة دون التقيد ببيانات كمية محددة.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات الأجنبية

1- **دراسة (Migliavacca & Crespi,2020)** بعنوان" *Rating in the "The Determinants of ESG Financial Industry*، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة لتصنيفات ESGداخل القطاع المالي، مع التركيز على المؤسسات المصرفية. توصلت الدراسة إلى أن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة أصبح عاملاً محورياً في تقييم المؤسسات المالية، وأن هناك تبايناً في محددات هذا الأداء بين المؤسسات حسب الحجم، والهيكل التنظيمي، والبيئة التنظيمية. كما أكدت أن تصنيفات ESG أصبحت أداة أساسية لصناع القرار والمستثمرين.

2- **دراسة (Di Tommaso& Thornton,2020) بعنوان** " *bank risk "Do ESG scores affect taking and value? Evidence from European banks*، بحثت هذه الدراسة العلاقة بين درجات ESG وسلوك المخاطر والقيمة في البنوك الأوروبية. وأظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات تطبيق معايير ESGيرتبط بانخفاض المخاطر وتحسن القيمة السوقية للبنوك، مما يعكس أهمية دمج هذه المعايير في استراتيجيات إدارة المخاطر.

3- **دراسة (Coleton et al. ,2020) بعنوان** " *Practices"Sustainable Finance: Market*، ركزت هذه الدراسة على ممارسات التمويل المستدام داخل البنوك، وتحليل كيفية إدماج عوامل ESGفي السياسات والاستراتيجيات المصرفية. وأظهرت أن المؤسسات المالية بدأت بالفعل في دمج هذه المعايير ضمن إدارة المخاطر والإفصاح المالي، إلا أن مستوى التطبيق لا يزال متفاوتاً بين البنوك.

4- **دراسة (Radu et al. ,2020) بعنوان:** *Environmental, Social, Governance (ESG) and Financial Performance of European Banks*، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أداء ESG والأداء المالي للبنوك الأوروبية. وأظهرت النتائج أن العلاقة بينهما ليست ثابتة، حيث قد تكون إيجابية أو محايدة أو حتى سلبية، حسب السياق الاقتصادي وهيكل البنك، مما يشير إلى تعقيد تأثير ESGعلى الأداء المالي.

5- **دراسة** (Buallay ,2021) بعنوان: *ESG activities and banking performance International evidence from emerging economies*، حللت هذه الدراسة أثر أنشطة **ESG** على أداء البنوك في الاقتصادات الناشئة. وتوصلت إلى وجود علاقة غير خطية بين ESG والأداء المصرفي، حيث تساهم الأنشطة البيئية بشكل أكبر في تحسين الأداء مقارنة بالأبعاد الأخرى، كما تعزز الكفاءة والتدفقات النقدية.

6- **دراسة (Prior, Zarea & Hegazy, 2026)** بعنوان: ESG and Banking Financial Performance: A Multi-level Meta-analysis Review، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيق معايير ESG والأداء المالي في القطاع المصرفي من خلال مراجعة تحليلية شملت 28 دراسة سابقة. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تبني معايير ESG وتحسن الأداء المالي للبنوك، خاصة فيما يتعلق بالبُعد البيئي. كما بينت الدراسة أن تأثير ESG يختلف حسب المؤشرات المالية المستخدمة مثل العائد على حقوق الملكية، وأكدت أهمية العوامل التنظيمية العالمية مثل اتفاقية باريس في تعزيز هذا التأثير.

7- **دراسة (Xu, 2024)** بعنوان:AI in ESG for Financial Institutions: An Industrial Survey ، تناولت هذه الدراسة دور الذكاء الاصطناعي في دعم تطبيق معايير ESG داخل المؤسسات المالية. وأوضحت أن استخدام التقنيات الحديثة يعزز من قدرة البنوك على تحليل المخاطر البيئية والاجتماعية وتحسين دقة

التقارير والاستثمارات المستدامة. كما أشارت إلى وجود تحديات تتعلق بجودة البيانات والاعتبارات الأخلاقية، مما يتطلب إطارًا تنظيميًا واضحًا.

8- **دراسة (Faruq & Chowdhury, 2025)** بعنوان: Financial Markets and ESG How Big Data is Transforming Sustainable Investing in Developing Countries، بحثت هذه الدراسة في تأثير البيانات الضخمة وتطور الأسواق المالية على تعزيز الاستثمار في ESG في الدول النامية. وأظهرت النتائج أن استخدام التكنولوجيا المالية والبيانات المتقدمة يسهم بشكل كبير في تحسين قرارات الاستثمار المستدام، بينما تؤثر عوامل مثل التضخم سلبًا على هذه الاستثمارات. وتبرز الدراسة أهمية الإصلاحات المالية والتكنولوجية لدعم ESG في البيئات النامية.

9- **دراسة (أبو النصر، 2021)** بعنوان:" دور الحوكمة البيئية والاجتماعية في تحسين الأداء المالي للشركات العربية"، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق معايير ESG على الأداء المالي للشركات في الدول العربية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والاستدامة وتحسن الأداء المالي. كما أشارت إلى ضعف تطبيق هذه المعايير في بعض الدول العربية بسبب نقص الأطر التشريعية والوعي المؤسسي، وهو ما يتشابه مع الحالة الليبية.

الدراسات العربية والليبية

- الدراسات العربية والليبية في موضوع ESG ما تزال **محدودة نسبياً** مقارنة بالدراسات الأجنبية.
- معظم الأبحاث العربية تندرج تحت مفاهيم قريبة مثل:
  - التمويل المستدام.
  - المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR).
  - الاستدامة المصرفية.

التحليل النقدي للدراسات السابقة

أولًا: التحليل النقدي للدراسات الأجنبية

عند تحليل الدراسات السابقة، نلاحظ أن معظم الدراسات الأجنبية ركزت على العلاقة بين معايير ESG والأداء المالي والمخاطر في القطاع المصرفي، حيث توصلت العديد منها إلى وجود علاقة إيجابية بين تطبيق ESG وتحسن الأداء المالي، وإن كانت هذه العلاقة في بعض الأحيان ضعيفة أو غير مستقرة.

فقد بينت دراسة (Prior وآخرون، 2026) وجود علاقة إيجابية لكنها محدودة بين ESG والأداء المالي، مع بروز البعد البيئي بشكل أكبر مقارنة بالأبعاد الأخرى . وهذا يشير إلى أن تأثير ESG ليس متساويًا بين مكوناته، وهو ما يمثل نقطة ضعف في بعض الدراسات التي تعاملت مع ESG كمفهوم موحد دون تحليل أبعاده بشكل منفصل.

من جهة أخرى، ركزت بعض الدراسات على دور ESG في إدارة المخاطر والاستقرار المصرفي، حيث تشير النتائج إلى أن تطبيق هذه المعايير قد يساهم في تقليل المخاطر، لكن هذا التأثير ليس دائمًا واضحًا أو مباشرًا . وهذا يدل على أن العلاقة بين ESG والمخاطر علاقة معقدة ومتأثرة بعوامل وسيطة مثل البيئة التنظيمية ونوع السوق.

كذلك، تُظهر بعض الدراسات أن هناك مشكلات في قياس ESG واختلافًا بين وكالات التصنيف، مما يؤدي إلى تباين النتائج . وهذا يمثل أحد أهم أوجه القصور في الأدبيات، حيث يحد من دقة المقارنات بين الدراسات.

ثانيًا: أوجه القوة في الدراسات السابقة

- الاعتماد على مناهج كمية متقدمة (مثل التحليل التلوي والانحدار).
- استخدام عينات كبيرة ودول متعددة، مما يعزز القوة التفسيرية.
- التركيز على العلاقة بين ESG والأداء والمخاطر، وهو محور مهم في التمويل.

ثالثًا: أوجه القصور في الدراسات السابقة

رغم أهميتها، إلا أن الدراسات السابقة تعاني من عدة نقاط ضعف، منها:

1. التركيز على الدول المتقدمة: معظم الدراسات أجريت في أوروبا وأمريكا، مع ضعف التغطية للدول النامية.
2. قلة الدراسات في البيئة العربية والليبية: لا توجد دراسات كافية تناولت تطبيق ESG في ليبيا تحديدًا، وهو ما يمثل فجوة بحثية واضحة.
3. الاعتماد على البيانات الكمية فقط: أغلب الدراسات تجاهلت الجوانب المؤسسية والتنظيمية والثقافية.
4. اختلاف طرق قياس ESG: مما أدى إلى نتائج غير متجانسة وصعوبة المقارنة.
5. إهمال السياق المحلي: مثل الاستقرار السياسي، وضعف التشريعات، والبنية التحتية المالية.

رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية

بناءً على التحليل السابق، فإن بحثك يتميز بما يلي:

- يركز على بيئة غير مدروسة (ليبيا).
- يربط بين النظرية والتطبيق المحلي.
- يسلط الضوء على التحديات الواقعية وليس فقط النتائج الإحصائية.
- يساهم في تطوير الأدبيات العربية في ESG.

خلاصة التحليل النقدي

يمكن القول إن الدراسات السابقة قدمت أساسًا نظريًا مهمًا لفهم دور ESG في القطاع المالي، إلا أنها تعاني من قصور في التغطية الجغرافية والمنهجية، خاصة فيما يتعلق بالدول النامية. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في تطبيق هذه المفاهيم على البيئة الليبية، وتحليل مدى ملاءمتها لها، مما يساهم في سد فجوة بحثية واضحة في هذا المجال.

الإطار النظري

المعايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) ودورها في المؤسسات المالية والمصرفية

شهد الفكر المالي خلال السنوات الأخيرة تحولًا مهمًا في طبيعة تقييم أداء المؤسسات، حيث لم يعد تحقيق الأرباح وتعظيم القيمة السوقية كافيًا للحكم على نجاح المؤسسة واستمراريتها، بل أصبح الاهتمام يمتد إلى كيفية تحقيق هذه الأرباح ومدى توافقها مع متطلبات الاستدامة والمسؤولية تجاه المجتمع والبيئة. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور مفهوم الاستثمار المسؤول والتمويل المستدام الذي يركز على دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمية ضمن عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية (Schoenmaker&Schramade, 2019).

ويُعد مفهوم معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (Environmental, Social and Governance – ESG) أحد أهم التطورات الحديثة في مجال التمويل المستدام، حيث توفر هذه المعايير إطارًا لتقييم أداء المؤسسات من منظور يتجاوز المؤشرات المالية التقليدية، وذلك من خلال قياس مدى التزام المؤسسة بالحد من التأثيرات البيئية، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة (Clark, Feiner, &Viehs, 2015).

وقد اكتسبت معايير ESG أهمية متزايدة في القطاع المالي والمصرفي بسبب الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية في توجيه الاستثمارات وتخصيص الموارد الاقتصادية، إذ أصبحت المصارف مطالبة بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بعمليات التمويل، وليس فقط تقييم القدرة المالية للعملاء المقترضين. ويؤكد (Weber, 2014) أن القطاع المصرفي يمتلك قدرة كبيرة على التأثير في التنمية المستدامة من خلال سياسات الإقراض والاستثمار التي يتبعها.

وفي هذا السياق، فإن دراسة تطبيق معايير ESG في المؤسسات المالية والشركات الليبية تمثل موضوعًا مهمًا، خاصة في ظل حاجة الاقتصاد الليبي إلى تطوير القطاع المالي وتعزيز قدرته على جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما أن محدودية الدراسات المتعلقة بتطبيق ESG في البيئة الليبية تجعل من الضروري بناء إطار نظري يساعد على فهم المفهوم وتحديد متطلبات تطبيقه

المبحث الأول:الأسس الفكرية والنظرية لمعايير ESG

المطلب الأول: مفهوم معايير ESG ونشأتها وتطورها

يشير مفهوم ESG إلى مجموعة من المعايير التي تستخدم لتقييم أداء المؤسسات في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الأداء البيئي (Environmental)، والأداء الاجتماعي (Social)، والحوكمة المؤسسية (Governance). وتستخدم هذه المعايير من قبل المستثمرين والمؤسسات المالية لتحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق قيمة طويلة الأجل وتقليل المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية (Amel-Zadeh&Serafeim, 2018).

ويختلف مفهوم ESG عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) التقليدي، حيث ركزت المسؤولية الاجتماعية تاريخيًا على التزام الشركات تجاه المجتمع والأعمال الخيرية، بينما توسع مفهوم ESG ليصبح جزءًا من عملية صنع القرار المالي والاستثماري، إذ يتم استخدامه كمؤشر لتقييم المخاطر والفرص المستقبلية للمؤسسات (Gillan, Koch, & Starks, 2021).

وقد ظهر الاهتمام بمفهوم ESG بشكل واضح مع بداية القرن الحادي والعشرين نتيجة زيادة الوعي العالمي بقضايا تغير المناخ، والأزمات المالية، وضعف ممارسات الحوكمة في بعض المؤسسات الكبرى. وقد ساهم تقرير الأمم المتحدة حول الاستثمار المسؤول (UNPRI) في تعزيز هذا الاتجاه من خلال الدعوة إلى دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمية في القرارات الاستثمارية (UNPRI, 2006).

ويرى (Eccles, Ioannou, &Serafeim, 2014) أن المؤسسات التي تدمج الاستدامة ضمن استراتيجياتها التشغيلية تكون أكثر قدرة على تحقيق أداء مستدام مقارنة بالمؤسسات التي تركز فقط على النتائج المالية قصيرة الأجل، وذلك بسبب قدرتها على إدارة المخاطر وتحسين علاقتها مع أصحاب المصلحة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمعايير ESG

مر مفهوم ESG بعدة مراحل تطورية، حيث بدأ الاهتمام الأول بمفهوم الاستثمار الأخلاقي الذي كان يركز على استبعاد بعض الأنشطة غير المرغوبة اجتماعيًا من المحافظ الاستثمارية، ثم تطور لاحقًا إلى مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعيًا، وصولًا إلى مفهوم التمويل المستدام الذي يدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمية ضمن التحليل المالي (Schoenmaker & Schramade, 2019).

وقد ساهمت الأزمات المالية العالمية، وخاصة الأزمة المالية عام 2008، في زيادة الاهتمام بالحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، حيث كشفت الأزمة عن وجود ضعف في أنظمة الرقابة والشفافية داخل العديد من المؤسسات المالية، مما أدى إلى التأكيد على أهمية وجود نماذج أكثر شمولًا لتقييم أداء المؤسسات (Khan, Serafeim, & Yoon, 2016).

كما أدى ارتفاع المخاطر المناخية إلى تعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث أصبحت العديد من المؤسسات المالية العالمية تعتمد سياسات خاصة بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية عند اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار (Bolton et al., 2020).

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتطبيق ESG

لا يمكن فهم توجه المؤسسات نحو تطبيق معايير ESG دون الرجوع إلى مجموعة من النظريات الإدارية والمالية التي تفسر دوافع تبني المؤسسات لهذه الممارسات. وتساعد هذه النظريات في تفسير العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة، ومدى تأثير المسؤولية المؤسسية والحوكمة على استدامة الأداء المالي.

أولًا: نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تقوم هذه النظرية على فكرة أن المؤسسة لا تعمل فقط لتحقيق مصالح المساهمين، وإنما تتحمل مسؤولية تجاه جميع الأطراف المرتبطة بها، مثل العاملين والعملاء والمجتمع والجهات التنظيمية والبيئة.

وبناءً على هذه النظرية، فإن تطبيق معايير ESG يمثل وسيلة لتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمختلف الأطراف، حيث إن المؤسسة التي تهتم بحقوق العاملين، وتحافظ على البيئة، وتطبق مبادئ الحوكمة، تكون أكثر قدرة على بناء علاقات طويلة الأجل مع أصحاب المصلحة وتعزيز قدرتها التنافسية (Donaldson & Preston, 1995).

ثانيًا: نظرية الشرعية (Legitimacy Theory)

تفسر هذه النظرية قيام المؤسسات بالإفصاح عن معلومات ESG باعتبارها وسيلة لإثبات التزامها بالمسؤولية تجاه المجتمع والبيئة. فالإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي لا يمثل فقط أداة للمعلومات، وإنما وسيلة لبناء الثقة والحفاظ على الشرعية الاجتماعية للمؤسسة (Deegan, 2002).

وتزداد أهمية هذه النظرية بالنسبة للمؤسسات المالية، حيث تعتمد المصارف على ثقة العملاء والمستثمرين، وأي ضعف في الشفافية أو الحوكمة قد يؤدي إلى فقدان الثقة وزيادة المخاطر.

ثالثًا: نظرية الوكالة (Agency Theory)

ترى النظرية أن ضعف الرقابة والشفافية قد يؤدي إلى اتخاذ الإدارة قرارات تخدم مصالحها الخاصة على حساب مصالح المساهمين، ولذلك فإن تطبيق مبادئ الحوكمة ضمن معايير ESG يساعد على تقليل هذه المشكلات من خلال تعزيز الرقابة، والإفصاح، والمساءلة.

وفي المؤسسات المالية، تعد الحوكمة عنصرًا أساسيًا بسبب طبيعة النشاط المصرفي القائم على إدارة أموال الغير، مما يجعل وجود نظام حوكمة قوي أمرًا ضروريًا للحفاظ على الاستقرار المالي (Shleifer & Vishny, 1997).

المبحث الثاني: أبعاد معايير ESG وأهميتها في المؤسسات المالية

المطلب الأول: البعد البيئي (Environmental Dimension)

يمثل البعد البيئي أحد المكونات الرئيسية لمعايير ESG، ويركز على مدى تأثير المؤسسة على البيئة وكيفية إدارتها للمخاطر البيئية الناتجة عن أنشطتها. ويشمل هذا البعد موضوعات متعددة مثل تغير المناخ، واستهلاك الطاقة، وإدارة الموارد، وتقليل الانبعاثات، ودعم المشاريع المستدامة (Schoenmaker & Schramade, 2019).

وفي القطاع المالي والمصرفي، لا يرتبط البعد البيئي فقط بالعمليات الداخلية للمصرف، وإنما يمتد إلى طبيعة الأنشطة التي يقوم المصرف بتمويلها. فالمصرف الذي يمنح قروضًا لمشروعات ذات تأثير بيئي سلبي قد يواجه مخاطر مستقبلية مرتبطة بالتشريعات البيئية أو تغير توجهات المستثمرين.

ولهذا أصبحت المصارف العالمية تعتمد على ما يعرف بـ التمويل الأخضر (Green Finance)، والذي يهدف إلى توجيه الموارد المالية نحو المشاريع التي تحقق فوائد بيئية، مثل مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (Flammer, 2021).

وبالنسبة للبيئة الليبية، فإن أهمية البعد البيئي ترتبط بطبيعة الاقتصاد المعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط، مما يجعل المؤسسات المالية مطالبة بدعم التحول التدريجي نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية المستدامة.

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي (Social Dimension)

يركز البعد الاجتماعي على العلاقة بين المؤسسة ومختلف الأطراف البشرية المرتبطة بها، ويشمل حقوق العاملين، وظروف العمل، وحماية العملاء، والمسؤولية تجاه المجتمع، وتعزيز الشمول المالي.

ويعتبر الشمول المالي من أهم جوانب البعد الاجتماعي في القطاع المصرفي، حيث يهدف إلى توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، خاصة الفئات التي تواجه صعوبة في الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية.

المطلب الثالث: بعد الحوكمة (Governance Dimension)

تُعد الحوكمة أحد أهم عناصر ESG، حيث ترتبط بكيفية إدارة المؤسسة، ومدى وجود أنظمة رقابة فعالة تضمن الشفافية والمساءلة وحماية حقوق أصحاب المصالح.

وتشمل الحوكمة مجموعة من العناصر، أهمها:

- استقلالية مجلس الإدارة.
- وضوح المسؤوليات والصلاحيات.

- مكافحة الفساد.
- الإفصاح المالي وغير المالي.
- فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

ويشير (La Porta et al,1998) إلى أن قوة أنظمة الحوكمة تعتبر عاملًا رئيسيًا في حماية المستثمرين وتعزيز كفاءة الأسواق المالية.

كما أن أهمية الحوكمة في المصارف تعد أكبر من غيرها بسبب طبيعة النشاط المصرفي الذي يعتمد على إدارة ودائع العملاء وتحمل مخاطر مالية كبيرة، مما يجعل وجود هيكل حوكمة قوي ضرورة لتحقيق الاستقرار المالي.

المبحث الثالث: تطبيق ESG في المؤسسات المالية والمصرفية وعلاقته بالأداء المالي وإدارة المخاطر

المطلب الأول: دور المؤسسات المالية في تعزيز تطبيق معايير ESG

تُعد المؤسسات المالية والمصرفية من أكثر القطاعات تأثيرًا في تحقيق أهداف الاستدامة، نظرًا لدورها الأساسي في توجيه رؤوس الأموال وتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. فالمصارف لا تقتصر وظيفتها على تقديم الخدمات المالية التقليدية، وإنما تؤثر من خلال قرارات التمويل والاستثمار في طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يتم دعمها داخل المجتمع.

ويشير (2017) Schoenmaker إلى أن النظام المالي المستدام يقوم على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن القرارات المالية، بحيث لا يتم تقييم المشاريع بناءً على العائد المالي فقط، وإنما وفق قدرتها على تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية طويلة الأجل.

ومن هذا المنطلق، أصبحت المصارف العالمية تعمل على إدماج معايير ESG ضمن سياسات الائتمان وإدارة المخاطر، وذلك من خلال تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشروعات قبل منح التمويل، وهو ما يعرف باسم الإقراض المسؤول (Responsible Lending).

كما أن المؤسسات المالية تلعب دورًا مهمًا في نشر ثقافة الاستدامة من خلال تطوير منتجات مالية جديدة مثل:

- القروض الخضراء.
- السندات المستدامة.
- صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيًا.
- تمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي.

المطلب الثاني: العلاقة بين تطبيق ESG والأداء المالي للمؤسسات

تسعى المؤسسات والمستثمرون إلى معرفة ما إذا كان الاهتمام بالاستدامة يؤدي إلى تحسين النتائج المالية أم يمثل تكلفة إضافية على المؤسسة.

وتشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء المرتبط بـ ESG والأداء المالي، حيث إن المؤسسات التي تطبق هذه المعايير تكون أكثر قدرة على إدارة المخاطر، وتحسين سمعتها، وجذب المستثمرين، مما ينعكس على أدائها المالي على المدى الطويل.

وقد قدمت دراسة (2015) Friede, Busch, and Bassen تحليلًا واسعًا لأكثر من 2000 دراسة تجريبية حول العلاقة بين ESG والأداء المالي، وتوصلت إلى أن غالبية الدراسات وجدت علاقة إيجابية بين الجانبين، مما يشير إلى أن الاستدامة لا تتعارض مع تحقيق الربحية.

كما بينت دراسة Khan, Serafeim, and Yoon (2016) أن الشركات التي تركز على القضايا البيئية والاجتماعية الأكثر ارتباطًا بطبيعة نشاطها تحقق أداءً أفضل مقارنة بالمؤسسات التي تتعامل مع ESG بشكل عام وغير محدد.

وفي القطاع المصرفي، يمكن أن يؤدي تطبيق ESG إلى:

- تحسين جودة القرارات الائتمانية.
- تقليل مخاطر التعثر.
- تعزيز ثقة العملاء.
- تحسين القدرة على جذب الاستثمارات.

إلا أن العلاقة بين ESG والأداء المالي قد تختلف حسب طبيعة الاقتصاد والبيئة التنظيمية، وهو ما يجعل دراسة هذه العلاقة في البيئة الليبية أمرًا مهمًا نظرًا لاختلاف ظروفها عن الأسواق المتقدمة.

المطلب الثالث: دور ESG في إدارة المخاطر المصرفية

تُعد إدارة المخاطر أحد أهم المجالات التي ترتبط بتطبيق معايير ESG في القطاع المصرفي، حيث تساعد هذه المعايير على الكشف المبكر عن المخاطر غير المالية التي قد تؤثر على استقرار المؤسسات.

وتشمل المخاطر المرتبطة بـ ESG:

1- المخاطر البيئية: مثل المخاطر الناتجة عن تغير المناخ أو تمويل مشاريع ذات تأثير بيئي سلبي.

2- المخاطر الاجتماعية: مثل انتهاكات حقوق العاملين أو ضعف العلاقة مع العملاء والمجتمع.

3- مخاطر الحوكمة: مثل الفساد وضعف الرقابة الداخلية وسوء الإدارة.

ويؤكد Bolton et al. (2020) أن تغير المناخ أصبح يمثل مصدرًا جديدًا للمخاطر المالية، وأن المؤسسات المالية مطالبة بإدماج هذه المخاطر ضمن أنظمة إدارة المخاطر التقليدية.

وبالنسبة للمصارف الليبية، فإن إدماج ESG في إدارة المخاطر يمكن أن يساعد في تطوير سياسات الإقراض، وتحسين تقييم المشاريع، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل.

المبحث الرابع: تحديات تطبيق معايير ESG في البيئة الليبية وآليات التطوير

المطلب الأول: تحديات تطبيق ESG في الدول النامية

رغم الانتشار الواسع لمعايير ESG في الأسواق المالية المتقدمة، إلا أن تطبيقها في الدول النامية يواجه مجموعة من التحديات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية.

ومن أبرز هذه التحديات:

أولًا: ضعف الأطر التنظيمية والتشريعية

تحتاج عملية تطبيق ESG إلى وجود تشريعات واضحة تحدد متطلبات الإفصاح والمسؤولية المؤسسية. إلا أن العديد من الدول النامية لا تزال تفتقر إلى قوانين ملزمة للإفصاح غير المالي.

ثانيًا: ضعف الوعي المؤسسي

قد تنظر بعض المؤسسات إلى ESG باعتبارها تكلفة إضافية بدلًا من اعتبارها أداة لتحسين الأداء وإدارة المخاطر.

ويؤدي ضعف المعرفة بمفهوم التمويل المستدام إلى تأخر المؤسسات في تطوير سياسات وإجراءات مرتبطة بالاستدامة.

ثالثًا: نقص البيانات والمعلومات

يعتمد تطبيق ESG على توفر معلومات دقيقة حول الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي، إلا أن ضعف نظم المعلومات والإفصاح يمثل عائقًا كبيرًا، خاصة في الأسواق الناشئة.

المطلب الثاني: واقع وتحديات تطبيق ESG في المؤسسات المالية الليبية

تواجه المؤسسات المالية الليبية مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على قدرتها على تطبيق معايير ESG، ومن أهمها:

1- محدودية الإفصاح غير المالي: يركز الإفصاح التقليدي في العديد من المؤسسات على البيانات المالية فقط، بينما لا تزال تقارير الاستدامة والإفصاح البيئي والاجتماعي محدودة.
2- ضعف البنية التنظيمية: يتطلب تطبيق ESG وجود إطار تنظيمي واضح من الجهات الرقابية المالية، بما يشجع المصارف والشركات على تبني هذه المعايير.
3- محدودية الخبرات المتخصصة: يحتاج تطبيق ESG إلى كوادر تمتلك المعرفة بالتمويل المستدام وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.
4- طبيعة الاقتصاد الليبي: تعتمد ليبيا بدرجة كبيرة على قطاع النفط، مما يجعل عملية التحول نحو نموذج اقتصادي مستدام تحتاج إلى سياسات مالية واستثمارية تدريجية.

المطلب الثالث: آليات تطوير تطبيق ESG في المؤسسات المالية الليبية

يمكن تعزيز تطبيق معايير ESG في ليبيا من خلال مجموعة من الإجراءات، أهمها:

أولًا: تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي

من خلال قيام الجهات الرقابية المالية بوضع إرشادات خاصة بالتمويل المستدام والإفصاح عن مؤشرات ESG.

ثانيًا: تعزيز دور مصرف ليبيا المركزي, يمكن للمصرف المركزي دعم تطبيق ESG من خلال:

- إصدار مبادئ إرشادية للمصارف.
- تشجيع التمويل الأخضر.
- إدماج المخاطر البيئية ضمن الرقابة المصرفية.

ثالثًا: بناء القدرات البشرية من خلال:

- تدريب العاملين بالمصارف.
- إدخال مفاهيم التمويل المستدام في البرامج الأكاديمية.
- تطوير وحدات متخصصة داخل المؤسسات.

رابعًا: تطوير نظم الإفصاح والشفافية: من خلال اعتماد تقارير استدامة تساعد المستثمرين والعملاء على تقييم أداء المؤسسات.

خامسًا: تشجيع الاستثمار المستدام: عن طريق دعم المشاريع التي تحقق فوائد اقتصادية وبيئية واجتماعية.

تحليل واقع تطبيق معايير ESG في المؤسسات المالية والشركات الليبية: التحديات وآليات التطوير

أصبحت معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) أحد الاتجاهات الحديثة التي تعيد تشكيل طبيعة عمل المؤسسات المالية عالميًا، وتزداد أهمية تطبيق هذه المعايير في القطاع المالي والمصرفي باعتبار أن المصارف لا تعمل فقط كوسطاء ماليين، وإنما تؤثر من خلال قرارات التمويل والاستثمار في اتجاه التنمية الاقتصادية وطبيعة الأنشطة التي تحصل على الدعم المالي. لذلك أصبح دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمية ضمن السياسات المصرفية يمثل أحد متطلبات تطوير النظام المالي وتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر المستقبلية (NGFS, 2021)، (Daugaard, 2020)

وفي الحالة الليبية، فإن موضوع تطبيق ESG يكتسب أهمية خاصة بسبب حاجة القطاع المالي إلى تطوير أدواته وتعزيز قدرته على دعم التنمية الاقتصادية، إلا أن التطبيق يواجه مجموعة من التحديات المرتبطة بالبنية التنظيمية والمؤسسية ومستوى الإفصاح غير المالي. وعليه، يركز هذا الفصل على تحليل واقع تطبيق ESG في ليبيا، وتحديد أبرز التحديات، واقتراح آليات عملية للتطوير.

المبحث الأول: واقع القطاع المالي الليبي وإمكانية تطبيق معايير ESG

المطلب الأول: خصائص القطاع المالي الليبي وأهمية الاستدامة المالية

يمثل القطاع المصرفي الليبي أحد المكونات الأساسية للنظام المالي، حيث تقوم المصارف بدور رئيسي في تعبئة المدخرات وتقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة. إلا أن طبيعة الاقتصاد الليبي، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط، جعلت عملية تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية من أهم التحديات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يمكن أن تسهم معايير ESG في إعادة توجيه دور المؤسسات المالية نحو دعم التنمية المستدامة من خلال تشجيع تمويل المشاريع ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التقليدية (Schoenmaker & Schramade, 2019)

كما أن تطبيق ESG يمكن أن يساعد المؤسسات المالية الليبية على تطوير ممارسات إدارة المخاطر، خاصة أن المخاطر الحديثة لم تعد تقتصر على المخاطر المالية التقليدية، بل أصبحت تشمل المخاطر المناخية والاجتماعية والحوكمية التي قد تؤثر على استقرار المؤسسات على المدى الطويل (Bolton et al., 2020)

المطلب الثاني: مدى جاهزية المؤسسات المالية الليبية لتطبيق ESG

تختلف درجة جاهزية المؤسسات المالية لتطبيق ESG حسب مستوى التطور المؤسسي والتنظيمي وتوفر البنية المعلوماتية. وبالنظر إلى البيئة الليبية، فإن تطبيق هذه المعايير لا يزال في مراحله الأولى، ويرتبط بشكل أساسي

بتطوير مفهوم الإفصاح غير المالي وتعزيز ثقافة الاستدامة داخل المؤسسات. (Berg, Koelbel, & Rigobon, 2022)

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن نجاح تطبيق ESG في الأسواق الناشئة يعتمد بدرجة كبيرة على وجود ثلاثة عناصر رئيسية:

1. وجود إطار تنظيمي واضح.
2. توفر البيانات اللازمة للقياس والإفصاح.
3. وجود كوادر بشرية مؤهلة في مجال التمويل المستدام.

وبناءً على ذلك، فإن المؤسسات المالية الليبية تحتاج إلى الانتقال تدريجيًا من التركيز على الأداء المالي التقليدي إلى نموذج أكثر شمولًا يأخذ في الاعتبار الأداء المستدام.

المبحث الثاني: تحديات تطبيق معايير ESG في المؤسسات المالية والشركات الليبية

المطلب الأول: التحديات التنظيمية والتشريعية

يُعد ضعف الإطار التنظيمي أحد أهم العوائق أمام تطبيق ESG في الدول النامية، حيث تحتاج المؤسسات إلى وجود قواعد واضحة تحدد متطلبات الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي.

وفي البيئة الليبية، لا تزال متطلبات الإفصاح غير المالي محدودة مقارنة بالمعايير الدولية، مما يقلل من قدرة المستثمرين وأصحاب المصلحة على تقييم مستوى الاستدامة داخل المؤسسات.

ويؤكد (Amel-Zadeh & Serafeim, 2018) أن اختلاف الأطر التنظيمية بين الدول يمثل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في انتشار ESG، حيث تكون المؤسسات أكثر التزامًا عندما توجد متطلبات رقابية واضحة.

المطلب الثاني: تحديات الإفصاح وتوفر البيانات

تعتمد معايير ESG بدرجة كبيرة على جودة البيانات والمعلومات غير المالية، إلا أن العديد من المؤسسات في الأسواق الناشئة تواجه صعوبة في توفير هذه البيانات بسبب ضعف أنظمة المعلومات وعدم وجود نماذج موحدة للإفصاح.

وبالنسبة للمؤسسات الليبية، فإن تطوير نظم الإفصاح يمثل خطوة أساسية قبل الانتقال إلى تطبيق شامل لمعايير ESG.

المطلب الثالث: نقص الخبرات والثقافة المؤسسية

يتطلب تطبيق ESG وجود كوادر تمتلك المعرفة في مجالات التمويل المستدام، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وإعداد تقارير الاستدامة.

إلا أن ضعف التدريب والوعي بمفهوم ESG قد يؤدي إلى النظر إليه باعتباره التزامًا إضافيًا بدلًا من اعتباره فرصة لتحسين الأداء المؤسسي.

وقد أوضحت الدراسات أن نجاح تطبيق الاستدامة يعتمد بدرجة كبيرة على دمجها ضمن ثقافة المؤسسة واستراتيجيتها وليس التعامل معها كإجراء شكلي للإفصاح فقط (Eccles, Ioannou, & Serafeim, 2014).

المبحث الثالث: آليات تطوير تطبيق ESG في المؤسسات المالية الليبية

المطلب الأول: بناء إطار تنظيمي للتمويل المستدام

يُعد وضع إطار تنظيمي واضح من أهم المتطلبات الأساسية لتطبيق ESG، ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام الجهات الرقابية المالية بوضع مبادئ إرشادية تلزم المؤسسات بالإفصاح التدريجي عن أدائها البيئي والاجتماعي والحوكمي.

كما يمكن لمصرف ليبيا المركزي أن يلعب دورًا مهمًا في إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية ضمن الإرشادات الرقابية للمصارف.

وقد أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن المخاطر المرتبطة بالمناخ والاستدامة أصبحت جزءًا من المخاطر التي يجب على المؤسسات المالية إدارتها (Basel Committee on Banking Supervision, 2021).

المطلب الثاني: تطوير الإفصاح غير المالي وتقارير الاستدامة

يمثل الإفصاح أحد الركائز الأساسية لنجاح ESG، لذلك تحتاج المؤسسات الليبية إلى تطوير نماذج تقارير تتضمن مؤشرات واضحة حول:

- الأداء البيئي.
- المسؤولية الاجتماعية.
- الحوكمة المؤسسية.

ويساهم الإفصاح المستدام في تعزيز الشفافية وزيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.

المطلب الثالث: تعزيز التمويل الأخضر وبناء القدرات

يمكن للمؤسسات المالية الليبية دعم تطبيق ESG من خلال تطوير منتجات مالية مستدامة، مثل:

- تمويل مشاريع الطاقة المتجددة.
- دعم المشروعات الصغيرة ذات الأثر الاجتماعي.
- تطوير برامج الشمول المالي.

كما يعد الاستثمار في تدريب العاملين بالمؤسسات المالية عنصرًا أساسيًا لضمان التطبيق الفعلي للمعايير.

وعليه، فإن نجاح تطبيق ESG في ليبيا يتطلب تبني منهج تدريجي يبدأ ببناء الإطار التنظيمي، وتطوير نظم المعلومات، وتعزيز الوعي المؤسسي، وصولًا إلى دمج الاستدامة ضمن الاستراتيجيات المالية للمؤسسات.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1- أصبحت معايير ESG أحد الاتجاهات الأساسية في الفكر المالي الحديث.

2- تمثل المؤسسات المالية عنصرًا رئيسيًا في نشر ممارسات الاستدامة.

3- يساهم تطبيق ESG في تحسين إدارة المخاطر المالية والمصرفية: أوضحت الدراسة أن المخاطر الحديثة لم تعد تقتصر على المخاطر المالية التقليدية، بل أصبحت تشمل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية، والتي قد تؤثر على استقرار المؤسسات المالية. لذلك فإن إدماج ESG ضمن أنظمة إدارة المخاطر يساعد المؤسسات على تقييم المخاطر المستقبلية وتحسين جودة القرارات التمويلية.

4- ما يزال تطبيق ESG في البيئة الليبية في مرحلة مبكرة: من خلال الدراسة تبين أن المؤسسات المالية والشركات الليبية لم تصل بعد إلى مستوى التطبيق المتكامل لمعايير ESG، ويرجع ذلك إلى حداثة مفهوم التمويل المستدام محليًا، وضعف متطلبات الإفصاح غير المالي. كما أن معظم المؤسسات لا تزال تركز بدرجة أكبر على الأداء المالي التقليدي مقارنة بالأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمية.

5- ضعف الإطار التنظيمي يمثل أحد أهم تحديات تطبيق ESG في ليبيا.

6- نقص البيانات والخبرات يمثل تحديًا رئيسيًا.

توصيات البحث

استنادًا إلى النتائج السابقة، يقدم البحث مجموعة من التوصيات:

1- ضرورة وضع إطار وطني لتطبيق معايير ESG في ليبيا: يوصي البحث بضرورة قيام الجهات التنظيمية المختصة، وخاصة الجهات المرتبطة بالقطاع المالي، بوضع إطار تدريجي لتطبيق معايير ESG يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الليبي. ويشمل ذلك تحديد متطلبات الإفصاح، ومؤشرات قياس الأداء المستدام، وآليات الرقابة.

2- تعزيز دور مصرف ليبيا المركزي في دعم التمويل المستدام: يوصى بأن يعمل مصرف ليبيا المركزي على:

- إصدار مبادئ إرشادية حول التمويل المستدام.
- إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية ضمن الرقابة المصرفية.
- تشجيع المصارف على تطوير منتجات مالية خضراء.

3- تطوير أنظمة الإفصاح غير المالي: ينبغي على المؤسسات المالية والشركات الليبية تطوير تقاريرها بحيث لا تقتصر على البيانات المالية فقط، وإنما تشمل معلومات حول:

- الأداء البيئي.
- المسؤولية الاجتماعية.
- ممارسات الحوكمة.

وذلك لتعزيز الشفافية وزيادة ثقة المستثمرين.

4- بناء القدرات البشرية في مجال ESG: يوصي البحث بضرورة:

- تنظيم برامج تدريبية للعاملين بالمؤسسات المالية.
- إدخال موضوعات التمويل المستدام ضمن المناهج الجامعية.
- تطوير خبرات محلية متخصصة في ESG.

5- تشجيع التمويل الأخضر في القطاع المصرفي الليبي: يمكن للمصارف الليبية دعم الاستدامة من خلال توجيه التمويل نحو:

- مشاريع الطاقة المتجددة.
- المشاريع البيئية.
- المشروعات الصغيرة ذات الأثر الاجتماعي.

6- تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية: يوصى بالاستفادة من التجارب الدولية في مجال التمويل المستدام من خلال التعاون مع المؤسسات المالية العالمية والجهات المتخصصة في ESG.

7- نشر ثقافة الاستدامة داخل المؤسسات: يجب الانتقال من اعتبار ESG مجرد متطلب تنظيمي إلى اعتباره جزءًا من استراتيجية المؤسسة، لأنه يمثل فرصة لتحسين الأداء وتعزيز القدرة التنافسية.

المراجع

1- Amel-Zadeh, A., &Serafeim, G. (2018). Why and How Investors Use ESG Information: Evidence from a Global Survey. Financial Analysts Journal, 74(3), 87–103.
2- Alnnale, T. (2026). *From Reactive to Proactive Governance: A Hybrid LSTM–Gradient Boosting Architecture for Real-Time Anomaly Signal Detection in Multi-Store Retail Supply Chain Decision Systems. Al-Farooq Journal of Sciences, 2 (1), 987-1005 2 (1), 987–1005*.
3- Basel Committee on Banking Supervision. (2021). *Climate-related Financial Risks: Measurement Methodologies*. Bank for International Settlements.
4- Berg, F., Koelbel, J. F., &Rigobon, R. (2022). Aggregate Confusion: The Divergence of ESG Ratings. Review of Finance, 26(6), 1315–1344.
5- Bolton, P., Despres, M., Pereira da Silva, L., Samama, F., &Svartzman, R. (2020). The Green Swan: Central Banking and Financial Stability in the Age of Climate Change. Bank for International Settlements.
6- Buallay, A. (2021). *ESG activities and banking performance*. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money.
7- Carroll, A. B. (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders. Business Horizons, 34(4), 39–48.
8- Clark, G. L., Feiner, A., &Viehs, M. (2015). From the Stockholder to the Stakeholder: How Sustainability Can Drive Financial Outperformance. University of Oxford.
9- Coleton, A., Font Brucart, M., Gutierrez, P., Le Tennier, F., & Moor, C. (2020). *Sustainable Finance: Market Practices*. European Banking Authority.
10- Crespi, F., &Migliavacca, M. (2020). *The Determinants of ESG Rating in the Financial Industry*. Sustainability.

11- Daugaard, D. (2020). Emerging New Themes in Environmental, Social and Governance Investing: A Systematic Literature Review. *Accounting & Finance, 60*(2), 1501–1530.
12- Deegan, C. (2002). Introduction: The Legitimising Effect of Social and Environmental Disclosures. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 15(3), 282–311.
13- Di Tommaso, C., & Thornton, J. (2020). *Do ESG scores affect bank risk taking and value?* Corporate Social Responsibility and Environmental Management.
14- Donaldson, T., & Preston, L. E. (1995). The Stakeholder Theory of the Corporation. Academy of Management Review, 20(1), 65–91.
15- Eccles, R. G., Ioannou, I., &Serafeim, G. (2014). The Impact of Corporate Sustainability on Organizational Processes and Performance. Management Science, 60(11), 2835–2857.
16- Faruq, A. T. M., & Chowdhury, M. A. R. (2025). Financial Markets and ESG in Developing Countries.
17- Friede, G., Busch, T., &Bassen, A. (2015). ESG and Financial Performance: Aggregated Evidence from More than 2000 Empirical Studies. Journal of Sustainable Finance & Investment, 5(4), 210–233.
18- Gillan, S. L., Koch, A., & Starks, L. T. (2021). Firms and Social Responsibility: A Review of ESG and CSR Research in Corporate Finance. Journal of Corporate Finance, 66, 101889.
19- Khan, M., Serafeim, G., & Yoon, A. (2016). Corporate Sustainability: First Evidence on Materiality. The Accounting Review, 91(6), 1697–1724
20- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., &Vishny, R. (1998). Law and Finance. Journal of Political Economy, 106(6), 1113–1155.
21- NGFS. (2021). *Climate-related Financial Risks: A Survey of the Challenges Facing Central Banks and Supervisors*. Network for Greening the Financial System.
22- Prior, D., Zarea, M., &Hegazy, M. (2026). ESG and Banking Financial Performance: A Multi-level Meta-analysis Review. Journal of Economic Asymmetries.
23- Radu, O. M., Dragomir, V., &Ionescu-Feleaga, L. (2020). *ESG and financial performance of European banks*. Journal of Accounting and Management Information Systems.
24- Schoenmaker, D. (2017). From Risk to Opportunity: A Framework for Sustainable Finance. Rotterdam School of Management.
25- Schoenmaker, D., &Schramade, W. (2019). Principles of Sustainable Finance. Oxford University Press.
26- Shleifer, A., &Vishny, R. (1997). A Survey of Corporate Governance. Journal of Finance, 52(2), 737–783.
27- Weber, O. (2014). The Financial Sector's Impact on Sustainable Development. Journal of Sustainable Finance & Investment, 4(1), 1–8.
28- Weber, O. (2017). *Corporate Sustainability and Financial Performance of Chinese Banks*. Springer International Publishing.
29- World Bank. (2020). *Sustainable Finance and ESG Integration in Emerging Markets*. World Bank Publications.
30- Xu, J. (2024). AI in ESG for Financial Institutions: An Industrial Survey.
31- أبو النصر، مدحت (2021). الحوكمة البيئية والاجتماعية وأثرها على الأداء المالي للشركات العربية.